معادلة البحر الأحمر تحاصر السعودية وتفرغ عجزها الميداني

في محاولة للتغطية على الحظر البحري والضغط الميداني الذي يواجه النظام السعودي في البحر الأحمر، ولإبعاد الأنظار عن فشل مساعيه في حماية منافذه البحرية واقتصاده المحاصر.

وزعم المجلس في بيانه استمرار الرياض في دعم ما تسمى "الحكومة الشرعية" واتخاذ إجراءات لحماية سفنها وفق المواثيق الدولية، في حين يحاول هذا الخطاب تسويق الذرائع أمام المجتمع الدولي للتغطية على العجز عن مواجهة معادلات الردع الجديدة التي فرضها اليمن، واستباق التداعيات الناتجة عن إغلاق المسارات البحرية الحيوية بوجه صادراتها النفطية.

وفي مسعى لتصدير صورة من الدعم الإقليمي والدبلوماسي، تطرق البيان إلى اتصالات مع الرئاسة اللبنانية وإلى إبداء التضامن مع الكويت والبحرين والأردن ضد ما أسماه "الاعتداءات الإيرانية"، والتأكيد على أهمية الوقف الفوري لكل أشكال التصعيد العسكري بما يحفظ استقرار دول المنطقة وشعوبها، متجاهلا فتح تلك الدول، إضافة إلى السعودية نفسها، لأراضيها وأجوائها منطلقا للعدوان الأميركي على إيران، وما الهجمات الإيرانية على القواعد الأميركية في تلك الدول إلا ضمن إطار الحق المشروع في الرد والدفاع عن النفس.